الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

وزارة العـــدل

حصيلة الإنجازات

من أغسطس 2020 إلى غاية 30 يوليو 2021

2021

تمهيد؛

تقوم وزارة العدل بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان العدل، وهي بذلك مسؤولة عن وضع الخطط والبرامج المتعلقة بتنظيم وتطوير الأجهزة القضائية، ومدها بالموارد المالية والتجهيزات الفنية واللوجيستيكية، بما يحقق أداء رسالتها في تعزيز استقلالية القضاء، وإقامة العدل بين الناس وحماية الحقوق والحريات.

وانطلاقا من رؤية فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني التي عبر عنها في برنامجه الانتخابي (تعهداتي)، التي تروم "توفير الظروف المناسبة التي تمكن القضاء من لعب دوره الكامل في إطار دولة القانون"، قامت الوزارة تنفيذا للسياسة العامة للحكومة، بتنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التي تهدف إلى تعزيز استقلالية القضاء، وتحديث وتطوير التشريعات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومحاربة الجريمة، والولوج إلى العدالة، وإدخال التقنيات الحديثة في الإدارة القضائية، كما عملت على تفعيل التفتيش القضائي، وتعزيز القدرات البشرية، وتوفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي.

ورغم التحديات التي واجهها القطاع – بفعل تأثيرات جائحة كوفيد 19 – فقد واصلت وزارة العدل جهودها على

مستوى تطوير النصوص القانونية وتحيينها، وتأهيل الأجهزة القضائية، ورفدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة. هذا فضلا عن تطوير أساليب تنفيذ المهام الموكلة إليها.

وتعكس هذه الجهود الدور الذي يقوم به قطاع العدل في مجال الرفع من جودة الخدمة القضائية وتقريبها من المواطنين، وحجم الاصلاحات وتنوعها.

تقدم هذه الوثيقة ملخصا عن أهم الانجازات والاصلاحات المنفذة خلال الفترة الممتدة من أغسطس 2020 إلى غاية 30 يوليو 2021 ، وذلك من خلال التركيز على المحاور التالية :

I. **الإصلاحات القانونية**
II. **إصلاح السجون**
III. **تعزيز قدرات الكادر البشري وتحسين الخبرة**
IV. **البنية التحتية القضائية والعصرنة**
V. **الولوج إلى العدالة**
VI. **الرقابة والتفتيش القضائي**

I- الإصلاحات القانونية

في إطار تحديث القواعد القانونية الوطنية المرتبطة بتطوير النظام القضائي في مجالاته المختلفة، قام القطاع بإصلاحات قانونية جوهرية، من شأنها سد الثغرات القانونية الملاحظة، وإزالة التناقض أو التعارض الحاصل بين بعض النصوص، وتبسيط عملية التقاضي وتسريع اجراءاتها. وهكذا تم تحقيق الانجازات التالية:

1- <u>في مجال النصوص القانونية:</u> تم إعداد النصوص التالية:

- قانون بتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص و حماية الضحايا؛
- قانون يتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين؛
- قانون يعدل ويكمل بعض أحكام الأمر القانوني 2007-036 المتضمن قانون الاجراءات الجنائية؛

- قانون نظامي يتضمن تعديل أحكام القانون النظامي رقم 2017-016 المحدد لتشكيلة وتنظيم و سير اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.
- قانون يتعلق بتعديل أحكام مدونة الاجراءات المدنية؛
- قانون يعدل ويكمل بعض أحكام مدونة التجارة ؛
- مرسوم يتعلق بالسجل التجاري و الضمانات المنقولة؛
- مشروع قانون يعدل بعض أحكام مدونة الجنسية؛
- مشروع قانون يعدل ويكمل القانون المتضمن انشاء منطقة انواذيبو الحرة؛
- مشروع قانون يتعلق بحماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بهيبة الدولة وشرف المواطن؛
- مشروع قانون يعدل ويكمل بعض مقتضيات مدونة الحماية الجنائية للطفل؛
- مشروع قانون يتعلق بالقانون الإطار لمؤسسات السجون والإصلاح؛
- مشروع قانون يتضمن النظام الأساسي الخاص بأسلاك موظفي إدارة السجون؛
- مرسوم يتعلق بتحديد نظام وصلاحيات المصلحين؛

- مقرر يحدد تشكيلة مكاتب المساعدة القضائية؛
- مقرر يحدد محتوى طلب المساعدة القضائية ودورية اجتماع مكاتبها؛
- مقرر يحدد الحد الأدنى للمساعدين المحلفين من كل فئة في مكاتب الموثقين؛
- مقرر يحدد أتعاب المحامين المعينين في اطار المساعدة القضائية؛
- ـ إعداد مقرر يحدد الحد الأدنى للمساعدين المحلفين بمكاتب التوثيق؛
- إعداد المقرر الخاص بمحلفي المحاكم الجنائية للطفل
- إعداد دراسة لتحديد النقاط المهمة التي تتطلب التعديل في القوانين ذات الأولوية.

2- في مجال النشر القانوني والولوج إلى المعلومة القانونية

- تم إعداد حقيبة قضائية محينة تضم النصوص القانونية التالية:

  - قانون الالتزامات و العقود
  - مدونة التجارة

- قانون الاجراءات الجنائية
- مدونة الاحوال الشخصية
- قانون الحماية الجنائية للطفل
- مدونة حماية الطفل
- النصوص التنظيمية المتعلقة بالأطفال
- قانون الاجراءات المدنية
- القانون الجنائي
- النصوص المتعلقة بالفساد
- النصوص المتعلقة بتهريب المهاجرين
- النصوص المتعلقة حقوق الانسان
- النصوص المتعلقة الجريمة السيبرانية
- النصوص العقارية
- القانون المتعلق بحل النزاعات الصغيرة

- الشروع في إعداد منصة رقمية تحتوى على جميع النصوص التي تم طبعها في الحقيبة؛
- إعداد العدد السادس من مجلة المحاكم؛
- انشاء مجلس تحكيم خاص بالمجلة.

3- <u>في مجال التعاون الدولي</u>

- توقيع (4) اتفاقيات التعاون في المجال القضائي مع جمهورية السينغال
- اعداد (5) مشاريع اتفاقيات التعاون في المجال القضائي مع جمهورية مالي
- اعداد (4) مشاريع اتفاقيات التعاون في المجال القضائي مع الجمهورية الجزائر
- اعداد اتفاقية التعاون القضائي بين موريتانيا و جمهورية كوبا

II- إصلاح السجون

في مجال إصلاح السجون تم العمل على تحسين ظروف الاعتقال، من خلال العمل على رفع المستوى المعيشي والصحي للسجناء، وحماية حقوقهم الأساسية، واتخاذ التدابير العملية للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها بعض سجون نواكشوط.

وقد مكنت الجهود التي قيم بها خلال هذه السنة، من تحقيق انجازات هامة في مجال أنسنه الفضاء السجنى وتحسين ظروف الاعتقال، وفيما يلي أهم هذه الانجازات:

- إعداد دراسة جدوى حول إعادة هيكلة المديرية المكلفة بإدارة السجون؛
- دراسة حول أهمية التوجيه المبدئي وتصنيف نزلاء السجون؛
- تنظيم ورشة للمصادقة على مسودتي مشروعي القانونين المتعلقين بالقانون الإطار لمؤسسات السجون والإصلاح والقانون المتضمن النظام الأساسي الخاص لأسلاك موظفي إدارة السجون؛
- تزويد المؤسسات السجنية بالأفرشة؛
- تزويد المؤسسات السجنية بالاعتمادات المالية المتعلقة بالتكفل بالسجناء ؛
- تعقيم السجون في كل من نواكشوط ونواذيبو وألاك للوقاية من جائحة "كوفيد 19"؛
- توزيع الوسائل الوقائية ضد الجائحة (أجهزة غسل الأيدي، أجهزة الرش، الكمامات، القفازات، المعقم، إلخ...) على كافة السجون الوطنية؛
- استحداث سجون مؤقتة لاحتضان المعتقلين خلال فترة الحجز الاحترازي والتكفل بالحالات الموجبة؛
- ترميم السجن المركزي بكيهيدي
- ترميم السجن المركزي بلعيون
- ترميم السجن المركزي بأطار

- ترميم شبكة الصرف الصحي للسجن المركزي بسيليبابي
- تجهيز فضاء رياضي للسجن المركزي بنواذيبو؛
- تخفيف اكتظاظ السجون بتنفيذ عدة عمليات تحويل للمدانين إلى سجن ألاك؛
- اكتمال أشغال بناء سجن انبيكه؛
- انطلاق أشغال بناء سجن كيفه؛
- تعزيز الإنارة الخارجية لسجون ألاك وبير امكرين ونواكشوط؛
- تزويد السجون بالمعدات المطبخية ؛
- بناء غرفة تبريد سلبية بالسجن المركزي بنواكشوط؛
- الترميم الجزئي (الصرف الصحي، التوزيع الداخلي للماء، الإنارة الخارجية، الحواجز الأمنية،) بالسجن المركزي بالاك؛
- تجهيز وتشغيل ورشات خياطة بالسجون المركزية بنواكشوط، وألاك ونواذيبو؛
- إنجاز البذلة الخدمية والكمامة الوقائية في السجون وتوزيع الملابس على السجناء؛
- تعزيز ورشة النجارة الحديدية بالسجن المركزي بألاك؛

- تعزيز شبكة توزيع المياه بمضخات في ألاك ونواكشوط ونواذيبو؛
- التعاقد مع مكونين مهنيين في مجالي النجارة والخياطة؛
- اكتتاب طباخين وسائقين ووكلاء لمتابعة الملفات الجزائية للسجناء ؛
- دعم وسائل النقل بحافلتين صغيرتين وسيارتين للتموين؛
- التعاقد مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاقتناء أربع سيارات تموين للسجون؛
- تطوير قاعدة بيانات محلية لتسيير الوضعيات الجنائية للسجناء بنواكشوط ونواذيبو وألاك وبير أم اكرين
- تكوين مسيري السجون في مجال مسك وتشغيل قاعدة البيانات؛
- تجهيز السجن المركزي بنواذيبو بمغسلة حديثة وتشغيلها ؛
- القيام بزيارات تفقدية شملت معظم السجون ؛
- تزويد سجن بير امكرين بورشة صيانة وإصلاح ميكانيكا وكهرباء السيارات؛

- انطلاقة برامج الارشاد الديني والتوعية الصحية في سجون نواكشوط؛
- تزويد سجن دار النعيم بمخبزة وحلويات وتشغيلها؛
- تزويد سجني نواذيبو وألاك بمخبزة تقليدية؛
- ترميم السجن المركزي بكيفة؛
- ترميم النقطة الصحية بسجن دار النعيم؛
- ترميم وتأهيل مستودع بالسجن المركزي بنواكشوط؛
- بناء مراحيض ودورة مياه عمومية بالسجن المركزي
- تعزيز تجهيزات النقاط الصحية بسجون نواكشوط؛
- القيام بزيارات طبية شملت معظم السجون؛
- تنفيذ حملة تلقيح نزلاء السجون ضد كوفيد 19 ؛
- إعداد مخطط نموذجي لسجن مركزي.

III- تعزيز قدرات العنصر البشري وتحسين الخبرة

تشكل المصادر البشرية المؤهلة عنصرا ضروريا لضمان جودة خدمة القضائية ، وقد انصبت الجهود في هذا الاطار على وضع خطة للحد من النقص الحاصل في العنصر البشري، ووضع برامج للتكوين الأساسي والمستمر تضمن

تطوير محتويات البرنامج التكويني للقضاة وأعوان القضاء، الأمر الذي مكن من تحقيق النتائج التالية :

- تسريع تخرج 21 قاضيا نهاية سنة 2020؛
- اكتتاب 47 قاضيا يواصلون تكوينهم حاليا في المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء؛
- اكتتاب 33 عنصرا من موظفي كتابات الضبط؛
- اجراء انتقاء مهني ل 32 عنصرا من مساعدي المحلفين من الفئة الأولي بمكاتب التوثيق.
- تنظيم ورشة تكوينية حول النزاعات القضائية العقارية والمساطر الاجرائية، استفاد منها جميع القضاة وكتاب الضبط العاملين في المجال المدني بالمحكمة العليا ومحكمة استئناف نواكشوط ومحكمة استئناف نواذيبو (160 مشاركا من القضاة وكتاب الضبط)؛
- تنظيم 4 دورات تكوينية ل 56 قاضيا حول مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛
- تنظيم 6 ورشات تكوينية حول نظام قضاء الأحداث، لفائدة القضاة وكتاب الضبط العاملين في قضاء الأحداث في ولايات نواكشوط واترارزة، وداخلت نواذيبو ولعصابة وكيدي ماغا.

IV- البنية التحتية القضائية واللوازم اللوجيستيكية

في إطار سعي القطاع إلى الحد من الاختلالات المتعلقة بالنقص في البنية التحتية العدلية تم وضع خطة لتطوير المحاكم على المستوى الوطني، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل اللوجيستيكية، التي من شأنها خلق ظروف عمل مناسبة تراعي خصوصية وحساسية الخدمة القضائية ؛ وقد مكن التطور الحاصل في الموارد المالية للقطاع مقارنة مع السنة الماضية، (نسبة 26%)، من رفع الاعتمادات المالية المرصودة للمحاكم والمفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون، وكذلك تلك المخصصة لترميم السجون والمباني العدلية، وهكذا مكنت الخطط المعتمدة من تحقيق الإنجازات التالية:

- استلام قصر العدل بسيلبابي وتجهيزه بالكامل؛
- استئناف الاشغال بمحكمة مقاطعة تفرغ زينه بعد توقف طويل؛
- إعادة تأهيل مقر بقصر العدل لإيواء المحكمة الجناية المكلفة بمحاربة الفساد وترحيلها بعد ان كانت في مقر مؤجر؛
- إعادة تأهيل مقر لمحكمة الاستئناف التجارية المستحدثة؛

- ترميم مقر وزارة العدل؛
- وضع سياج من شباك التأمين على سور قصر العدل بنواكشوط الغربية لدعم تأمينه بالإضافة الى تجديد نظام الانارة داخل القصر وفي ساحته الخارجية؛
- تزويد قاعة الجلسات في قصر العدل بنواكشوط الغربية بنظام صوتي؛
- ترميمات خفيفة بقصر العدل بلعيون؛
- دعم سور محكمة مقاطعة عرفات بشباك شائك من الحديد؛
- إصلاح ومراجعة شبكة الصرف الصحي بقصر العدل بانوكشوط الجنوبية؛
- وضع كاميرات رقابة وابواب لتأمين المحجوزات بقصر العدل بانواذيبو؛
- اقتناء وتركيب أبواب أمنية عالية الجودة لصالح قطبي النيابة والتحقيق لمحاربة الفساد بانواكشوط الغربية؛
- ترميم قصر العدل بولاية آدرار؛
- التعاقد مع عدد من الحراس لتأمين قصور العدل؛
- إدراج بناء قصري عدل نواكشوط الشمالية والجنوبية ومحكمة استئناف بألاك ومحكمتي مقاطعة الميناء وبوتلميت ضمن اتفاقية الاتحاد الأوربي؛

- إدراج ترميم سبعة محاكم مقاطعات ضمن برنامج دعم قطاع العدل الممول من طرف الاتحاد الأوربي؛
- الحصول على قطع أرضية لإيواء قصري عدل نواكشوط الجنوبية والشمالية
- برمجة بناء معهد للتكوين القضائي بتمويل من التعاون الفرنسي؛
- تجهيز محاكم مقاطعات شنقيط، وادان، بير أم اغرين، افديرك، انبيكت لحواش بالمعدات المكتبية والمعلوماتية؛
- دعم تجهيزات أزيد من 50 تشكيلة قضائية بالتجهيزات الضرورية للعمل.

V- الولوج إلى العدالة

وفي هذا المجال وتنفيذا للاستراتيجية الوطنية للولوج إلى العدالة تم تفعيل قانون المساعدة القضائية الصادر سنة 2015 ، الأمر الذي سيسمح بتمكين المنتفعين من الوصول إلى العدالة وتعزيز حقوق الدفاع والحق في المحاكمة العادلة، وقد مكنت الجهود من تحقيق النتائج التالية :

- إدراج مخصصات مالية معتبرة (10.000.000 أوقية ج) للمساعدة القضائية ؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع الهيئة الوطنية للمحامين لتقديم المساعدة القانونية للأطفال المتنازعين مع القانون؛
- تنفيذ برامج إعلامية موجهة للجمهور (مسموعة ومرئية) وأدلة استرشادية تشرح عملية التقاضي وتعرف بالنظام القضائي.

VI- في مجال الرقابة والمتابعة والتفتيش القضائي

حققت وزارة العدل خطوات هامة باتجاه تحقيق أهدافها المعلنة في خطاب السياسة العامة للحكومة، خاصة فيما يتعلق بتفعيل التفتيش القضائي بعد أن تم توفير الوسائل اللازمة للمفتشية العامة لإنجاز مهامها في الوقت المناسب، الشيء الذي مكنها لأول مرة هذا العام من تنفيذ برامجها في مواعيدها. الأمر الذي مكن من إنجاز ما يلي:

- تفتيش 4 محاكم استئناف؛
- تفتيش 15 محكمة ولاية؛
- تفتيش 15 محكمة جنائية؛

- تفتيش 45 محكمة مقاطعة؛
- تفتيش 3 محاكم شغل؛
- تفتيش 3محاكم مختصة بجرائم الاستعباد؛
- تفتيش محكمتين تجاريتين؛
- تفتيش محكمة مكافحة الفساد،
- تنفيذ تفتيشات فصلية خلال السنة الجارية لأول مرة في تاريخ المفتشية؛
- تنفيذ تفتيشات خاصة لبعض دواوين التحقيق ومحاكم المقاطعات؛

وقد مكنت نتائج الزيارات التفتيشية من الاطلاع على حجم النشاط القضائي خلال السنة القضائية 2020،

وفيما يلي جدول يوضح عدد الملفات الجزائية والمدنية وعدد القرارات والأصلاح وأحكام الحالة المدنية:

النشاط	العدد
الملفات الجزائية	4013
القضايا الأخرى سوى الحالة المدنية	7533
عدد القرارات	6123
عدد الأصلاح	1633
عدد أحكام الحالة المدنية	154215